

الاهتمام بالتنمية البشرية مشروع نهضة

أ.د. صالح بلعيد

جامعة مولود معمري، تيزي-وزو

— المقدمة: لا تتناول هذه المقالة موضوعاً في الاقتصاد بمفهومه الاختصاصي، ولا تتحدث عن ريع البترول، بل تبحث في عمليات النمو الاجتماعي للمجتمع والذي يكون بأبنائه وبناته وهم يفوقون ريع البترول، فهم الثابتون الدائمون، والبترول زائل ويزول. تتحدث المقالة عن كيفية الاستفادة من الكفاءات الوطنية عندما تستشار في كيفية التخطيط الوطني السليم؛ تخطيط يأخذ أبعاد المجتمع ضمن الاهتمام بضروراته، ويخطط لترقيته من خلال بنياته القاعدية وفي ذات الوقت يقيم أواصر الترقية ليكون معلوماً على غرار التتميط الذي أصبح يُصيب العالم. تخطيط وطني من قبل الفئات المجتمعية يجري سهلاً متفاعلاً وصولاً إلى حل كل الصعوبات والقضايا، وإشراك ذلك المجتمع في تقديم الحلول التي يراها مناسبة، وتكون آراؤه محل اعتبار، وذلك جزء من الحل.

وبالمختصر تطرح المقالة قضية تشبثنا بالفرنسية على أنها غنيمة حرب Butin de guerre لا تفريط فيها، وهي قاعدة أساس عند بعض النخبة في بناء الدولة الحديثة وفي تحقيق التنمية البشرية، فيقع النداء عندهم Instruire en français, enseigner en arabe، أو علينا تعليم العلوم بلغة العلوم. وكان هذا ما يقصي العربية من المشروع النهضوي بفعل تلك النخب المتنفذة لدى صاحب القرار والمتحكمة في الإعلام.

لا يمكن أن يخفي الباحث أن هذه المسألة تسبب في الوقت الحالي تذبذباً لدى هذا الجيل الذي بدأ يشك في هويته وتاريخه، فهو بين الاستيلاء والانفصام والحيرة وفي مهبّ الريح والتطرف لأنّ الثقافة الوطنية لم تُرسخ فيه المبادئ الكبرى للهوية؛ ففيها خطابان؛ خطاب تنظير يتنافى وخطاب تطبيق. وكنا نحن المعلمين - نعلم هذا الجيل ونقول له: لا يمكن الاستغناء عن اللغة الوطنية في تحقيق التنمية المنشودة، واللغة الوطنية هي التي تصنع من المجتمع واقعاً، وهي الوسيلة التي تحدّد صلة الإنسان بهذا الواقع، واللغة الأم هي الوعاء الرئيس للإبداع وإنتاج المعرفة، وهذا ما تنصّ عليه تقارير التنمية البشرية، وما أبانته التجارب الدولية الناجحة، وكما علمناه أنّ أصحاب الرأي قالوا: إذا علّمت شخصاً بلغته فقد نقلت العلم إلى تلك اللغة، أما إذا علّمته بلغة أخرى فلم تزد على أنك نقلت ذلك الشخص إليها... وفي كلّ هذا يشهد هذا المتعلّم التّغريب في كلّ شيء، تغريب الفكر على الخصوص "ولا شكّ أنّ أهمّ معاني التّغريب هو النزعة العمياء إلى الغرب، وتحول العناصر الغربيّة والبنى والقوى التي تتبناها إلى أجسام غريبة ذات قوّة ونفوذ وقادرة على إنتاج مجتمعها وحضارتها الأمّ في البيئة العربيّة، وتبني أو فرض النموذج الغربيّ كعنصر رئيسيّ أو وحيد في المشروع النهضويّ العربي"¹ وأمام ذلك ضعّف الطالب والمطلوب، ضعفت الدافعيّة لدى هذا الجيل، وأصبح الشباب لا يتقنون في ما نقول فحدث التّعطيل الثقافي باللغة الوطنية، ومن ذلك تعطل الاقتصاد، والكلّ متشابك، فهل من حلّ؟

لقد جربنا في السبعينيّات استيراد أكبر المصانع من الغرب، وزرعناها في محيطنا، ولكن بمجرد تعطيل قطعة بسيطة يدخل العمّال في بطالة مقنّعة؛ والسبب أنّ العامل في ذلك المصنع لم نهّيته نفسياً على أنّ المصنع جزء من ملكه، ولم ندربه على التفاعل مع الخلل وإبداء الحلول فدخلت في نفسه مأثورة (لا تفكر أنا

أفكر بذلك) في الوقت الذي ورث من المستعمر مأثورة اللامبالاة والتدبير **(ملك البايك)** فأعلنت تلك المصانع الكبيرة الإفلاس. ولحد الآن ما نزال في تلك العقلية الصماء، ونجري وراء بناء الصناعات الثقيلة، ونحن لسنا أهلاً لها، ولا نملك عقلية إصلاح قطعة منها، ولا يمكن منافسة الدول المتقدمة، بله الحديث عن شركات الكارتل. فنجد أنفسنا في الوقت الحاضر نزداد تخلفاً، ونعتمد على الاستيراد حتى في موادنا الغذائية، فأين الخلل؟

إذا نظرنا إلى الدول المتخلفة مثلنا؛ والتي لم تتبع استيراد المصانع، وعملت بتنمية الصناعات الصغيرة الذاتية، وأشركت المواطن في تلبية طلبات احتياجاته وفي عمليات الترقية المحلية والوطنية، وجعلت التنمية الشاملة عملية تحرير ونهضة حضارية، واستطاعت أن تعمل على رفد بنيتها التحتية، حتى أصبح اقتصادها ضامناً للحاجات المادية للمواطن، وإذا سألنا عن سر النجاح نجد أن تخطيط هذه الدول قام على الاهتمام بالتنمية البشرية ولا غيره، ويمكن أن نصرب أمثلة من هذه الدول:

— إيران: تستثمر في التنمية البشرية وفي لغتها وبلغتها، وترسل المتفوقين إلى الخارج للتعليم ويعودون إلى بلدهم، ويترجمون أبحاثهم إلى لغتهم، ويعبدون لغتهم أيما عبادة، ولا يمكن التفكير في استبدالها باللغات الأخرى، أو التدريس باللغات الأجنبية في المدارس الإيرانية، إلا لغير الإيرانيين. إيران تخطط باستمرار لعمليات التدريس القائمة على اللغة الإيرانية (الفارسية) فهي مقدسة وتقرب في قدسياتها من القرآن الكريم، علماً أن الفارسية تكتب بالحروف العربية، وفيها 60 % من الألفاظ العربية، ولغة إيران الآن في الرتبة الرابعة في الشبكة، وتترجم كل العلوم إلى لغتها من شتى اللغات، وتسعى أن تكون اللغة العلمية العالمية الثالثة بعد الإنجليزية والألمانية. وكانت إيران إلى غاية 1980 دولة بوليسية متخلفة وفقيرة، دولة طبقية

يسيطر عليها (السافاك) بعنف، والآن تُصدّر إلى فيدرالية روسيا طائرات بدون طيار، وتصنع سيارات خاصة، وبلد نووي بامتياز، فبماذا كانت تنتج هذه العلوم؟ بالطبع كل ذلك يتم باللغة الإيرانية وحدها.

— **ماليزيا:** إلى غاية 1980 كانت جزيرة متخلفة، ولكن بتخطيطاتها وبرامجها التنموية الشاملة وعمادها تعميم المعرفة، أصبحت من الدول المتقدمة خلال عشرين (20) سنة وهي بلد إسلامي؛ تصنع السيارات والجرارات وتبيع الثلجات وتتحكم في النانوتكنولوجي، وهي دولة حضارية راقية نظيفة، يمكن أن ينطبق عليها -ولا شبه- ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر. فماليزيا من الدول التي يرتفع اقتصادها بشكل دائم، رغم أنها لا تتوفر على الثروات الباطنية، ولكنها تتوفر على عقل مخطط منتج، عقل محمد مهاتير وأمثاله من المجددين والداعين إلى الاعتماد على الذات الوطنية، واحترام المبادرة والتخطيط العلمي المبني على الثروات المحلية، وعلى الكفاءات الوطنية، وعدم الاعتماد على الخارج إلا في الضرورات الكمالية التي هي من الرفاهية، ويمكن الاستغناء عنها. ولا يغادر ماليزيا إلا ونشير إلى أندونيسيا التي قفزت قفزات تنافسية في دول آسيا العشر الراقية، وهي من الدول المنافسة للصين والهند في الوقت الحالي، رغم كثرة البشر وقلة التراب.

— **فنلندا:** دولة صغيرة تغطيها الغابات، ولا تتقطع عنها الثلوج والأمطار والسحب، وليس لها ثروات باطنية إلا العقل البشري الفنلندي، وكانت إلى سنة 1960 دولة متخلفة، وتتفوق عليها مصر وتونس، ولكن الآن تقدمت فنلندا، فهي رقم واحد في التنمية البشرية، وتبيع للعالم أفضل أجهزة النقال NOKIA عالمياً فتأخرت تونس ومصر، بل لا وجود لهما في خريطة التصنيف الدولي، رغم أنه في سنوات السبعينيات كانت الدولتان العربيتان متقدمتين على فنلندا. دولة مصر

منذ الستينيات تجمّع سيّارة FIAT ولحدّ الآن لم تستطع صنع قطعة واحدة في بلدها وإذا حاولت أن تصنع فه يتقلّد تقليداً بدائياً، فيخرج المنتج الوطني لا ينافس المنتج الأجنبي، فتكسد البضاعة. وهناك تركيب سيّارات RENAULT في المغرب، ولكن لم تستطع صنع مقفال واحد. وإذا صنعت لا تصنع بالجودة، فغابت التّقنية لأنّها لا تملك عقلية أو لا وجود لعقلية مصنّعة منتجة؛ عقلية عفا عليها الزّمان، عقلية تركيب لا إضافة ولا إنتاج، عقلية العيش على الخارج عقلية التّبعية المطلقة.

— كوريا الجنوبيّة: دولة حديثة جداً مقارنة بكثير من الدّول العربيّة التي لها قرون من التّواجد دُول عربية لم تتعرّض للاستعمار، ولكنّها متخلّفة، وكوريا عرفت الاستعمار اليابانيّ المدمر وهي في شبه الجزيرة الكوريّة: البحر من جانبيها، وكوريا الشماليّة من أمامها، وقاعدة أمريكا من طرفها، وكانت قبل ثلاثين (30) سنة أفقر بلد في آسيا، وثالث أفقر دولة في العالم، ومع ذلك نهضت بعبريتها؛ وبتخطيط أبنائها، فأضحت دولة صناعيّة كبيرة بنظريّة عقلانيّة نسبيّة بالسّنوات على التّوالي، وبتحديد الآماد لكلّ مشروع، إلى الصّناعة التّامة الخاصّة. وكلّ ذلك يتمّ باللّغة الكوريّة المشتركة؛ وهي لغة المدرسة والإعلام، ولغة ساكنة المدن الحضاريّة، فلم يبق فيها الرّيف، وكلّ الرّيف مسّته الحضارة والرّفاه الاجتماعيّ. ونحن ننظر إلى حروفها على أنّها من الصّعوبة بمكان أن تُشَفّر، ولكن بتلك الحروف الرّسوم أضحت من أقوى اقتصاديّات العالم فيحتلّ اقتصادها الرّتبة التّاسعة عالمياً. وفي كوريا الآن أكثر من مئة (100) قناة تلفازيّة للخواصّ، وقناة واحدة للدّولة، وتبثّ برامجها بالكورية، أو تترجم إلى الكورية، وكلّ القنوات تنشد خدمة الوطن بمنهجيات تنافسيّة للوصول إلى هدف واحد، ولم يكن يحصل ذلك إلّا

بفضل تلك السياسة العلمية وعمادها: التنافس — الحرية — عبادة اللغة الكورية — خدمة الوطن.

ولذلك يحدث في هذا البلد العَجَب، ويتمثل ذلك بأنها قفزت في التنمية البشرية قفزات جبارة؛ فبعدما كانت لا مكان لها في تقارير التنمية البشرية، والآن تنافس الدول المتقدمة "كوريا الآن تحتل المرتبة (12) في سلم دليل التنمية البشرية [...] إنها تتقدم على دول أوربية عريقة في التقدم مثل سويسرا (المرتبة 13) فرنسا (14) بلجيكا (18) وإيطاليا (23) ولا يوجد أمي واحد في كوريا، فكلهم يجيدون قراءة وكتابة اللغة الكورية المشتركة التي تعد لغة نفاذ إلى مصادر المعلومات، وكثير منهم يجيدون لغات أجنبية مختلفة²". كوريا الجنوبية بدأت بالتركيب الصناعي النسبي وخلال عشر (10) سنوات أصبحت دولة منتجة لسيارة وطنية بماركات عالمية مشهورة. لم لا يكون العمل بمنهجية هذه النور عندنا؛ لنصنع السيارات والجرارات والحافلات والقطارات، وكل ما يخدم البنية التحتية الوطنية.

— اليابان: بلد اليابان انهار كلياً منذ الحرب العالمية الثانية، ولكنه نهض بلغته ورجاله الذين أقاموا جسور الاستفادة الجزئية من النظريات الغربية، والعمل على إدماجها والخروج بنظرية مستقلة يابانية، والآن رغم جزرها المتناثرة، والزلازل المدمرة، تصدر الكثير من السيارات ومن الشاحنات الضخمة، ومن الصناعات الدقيقة إلى العالم العربي، وهي صناعات ذات جودة عالمية وتنافس الصناعات الفرنسية من حيث التقنية. بلد اليابان الجامع بين الأصالة والمعاصرة، بين القديس كونفوشيوس، والتعاليم المعاصرة، بين الإمبراطور المقدس، وناطقات السحب المتحركة واليابان في كل سنة يتطور.

— تركيا: بلد تجميع السيارات، دولة نامية تعمل على الاعتزاز بلغتها، ولا تزال تفخر بتخطيط أتاتورك المعلم؛ الذي يقر بعظمة تركيا واللغة التركية، وبخاصة لما

ابتعدت عن كتابتها بالحروف الطورانية، ومن ثمّ الابتعاد عن الحروف العربية. وبجهد الأوغليّ العثمانيّ فهي دولة نصف صناعيّة، ومن الكبار العشرين اقتصادياً وتشهد قفزة في بناء مصانع عملاقة في وطنها وفي خارج تركيا. والغريب في تركيا أنّها بلد سياحيّ بامتياز، ومع الاعتزاز العثمانيّ فإنّ اللّغات الأجنبية لا مكان لها في تركيا، وعلى السّائح أن يتدبّر أمره لفهم التركيّة، لا التنازل لصالح الأجانب، وكلّ اللّفات والإشارات والمحلات مكتوبة بالتركيّة فقط...

— كوبا: وإذا ذكرت هذه النماذج النّاجحة، لا أغفل تجربة كوبا في صناعة الطب؛ حيث تستثمر في بناء طبيب كوبيّ ماهر؛ يستجيب لكلّ الحالات الطّبيّة ورغم المضايقات التي تعانيها من حصار أمريكا، ومن عدم وجود الموارد الطّبيّة، فهي جزيرة من العدم، وتضربها الأعاصير باستمرار؛ إلّا أنّها تُنتج أفضل الأطباء والجراحين في العالم، ويخطب ودّهم في الدّول المتقدّمة. ولا يمكن أن نضع كوبا في الدّول المتقدّمة، ولكن من الوجهة التّخطيطيّة يمكن أن أقول: إنّها من الدّول التي استثمرت في التنمية البشريّة، وخطت خطوات جيّدة ومضمونة النّجاح، وقد استثمرت في جانب تنمية الطب، على أنّه عملة يُدرّ عليها -تقريباً- مقدار ما يدرّه البترول على بعض الدّول العربيّة.

فإذا حلّلت نجاح هذه الدّول، أصل إلى نقطتين هامّتين هما:

— النّقطة الأولى: أرى ربط علاقة تكاملية بين امتلاك المعرفة ومعدّلات التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، بين الاهتمام بالصّناعة والإغداق على صاحب الصّناعة بين التّخطيط المرحليّ والتنمية المستديمة، بين التّحكّم في العلم، وبين تطبيق آليات العلم، وفي هذه الدّول عائدات الاستثمار في البشر أعلى بكثير من الاستثمار في الصّناعة الثّقيلة، وبذلك زادت هذه الدّول في معدّلات نمو مرتفعة.

- **النقطة الثانية:** دول اهتمت بالتنمية البشرية، وراهنّت على اللّغات الوطنيّة دون غيرها من اللّغات الأجنبيّة، ودافعها في هذا ما يلي:
- حماسها إلى لغاتها كان من إحساس تاريخيّ وعلميّ بضرورة التّجاوب مع المعطيات المُستجدة؛ إذ تشكّل اللّغة الوطنيّة عندها دعامة وجودها، وأداة انفتاحها على العالم؛
- دُولٌ نالت النّقْدَ بلغاتها، وكان هذا النّقْدَ جديراً عندها بما أبدعت بلغاتها وبما عملت على صيانة لغاتها؛ لأنّها وسيلتها للمحافظة على ثوابت الأمّة؛
- دُولٌ جندت كلّ طاقاتها لخدمة لغاتها بخطط واضحة المعالم من مستوى التّصوّر إلى الإنجاز بالقوّة والفعل؛
- دُولٌ أولت الضّبط المنهجيّ والعلميّ الأهميّة، ثمّ عملت على الحضور الموازيّ الجامع بين البعد النّظريّ والتّطبيقيّ؛
- دُولٌ بقيت عاملةً ولا تزال تجنّد طاقاتها الماديّة والبشريّة، لحماية لغاتها والعمل على تطويرها، وإمدادها بالإمكانيّات المطلوبة.
- كلّ ذلك ما كان يكون لولا الدّعمة الكبرى والمجهود الفعليّ في التّمنّيّة البشريّة
- فما هي التّمنّيّة البشريّة؟**
- **التّمنّيّة البشريّة:** التّمنّيّة من فعل نما (نَمَا يَنْمُو تَمِيّة/ نُموً) بمعنى علا واستقامَ وازدهرَ وزاد. النّمو هو الإضافة والزيادة. وعند الفقهاء الزّكاة من النّمو. البشريّة: من البشر وهو الخلق والخلقة، وكلّ دابّة ذات عقلية تُسيّر نفسها، وما هو مُجبرٌ وجبَل على ذلك فهو دابّة، وما يدبّ على الأرض. التّمنّيّة البشريّة هي الرّقي والرفاه والنّمو للمجتمع. التّمنّيّة البشريّة مصطلح معاصر يُطلق في العادة في عالم الاقتصاد، فينطلق في تحسين وعي الفرد التّربويّ والتّكنولوجي والمعرفي، باعتماد نظريّات الاقتصاد.

ولقد ظهر هذا المصطلح مع استقلال الدول الحديثة، والتي كانت تطمح إلى تنمية شاملة للخروج من التخلف "التنمية في جوهرها عملية تحرير ونهضة حضارية شاملة؛ ترمي إلى تخلص البلدان المستقلة حديثاً من ظواهر التخلف وتحريرها من علاقات التبعية، وتعبئة طاقاتها الذاتية، وتوظيفها في إقامة بنيان اقتصادي واجتماعي وسياسي جديد يضمن أولاً إشباع الحاجات الأساسية المادية والمعنوية، لجماهير الشعب كالغذاء والكساء والسكن والتعليم والعلاج والحاجات الثقافية والإعلامية، ثم يسعى إلى رفع مستوى رفاه الناس باطراد³. وإن التنمية البشرية هي بناء اقتصاد جديد متجانس مبني على التربية؛ حيث النظرية الحديثة تؤخر مرحلة التصنيع إلى لاحق من الزمان؛ لأن التصنيع يقوم به الشخص، فإذا كان ذلك الشخص أمياً فكيف يقوم بعمليات التصنيع. وبذا نرى أن عملية التنمية الاقتصادية مشروطة بالجانب الاجتماعي وهي بديل معاصر يتوجه إلى تكوين الفرد تربوياً وعلمياً، وهذا ما يظهر في تلك الخطط والوصفات التي انتهجتها دول شرق آسيا؛ إذ تستثمر بشكل قوي في ميدان التعليم؛ ولا سيما التعليم القاعدي فتبني اقتصاد المعلومات/ اقتصاد المعرفة/ ديمقراطية المعلومات على معلومات تتوفر لدى كل مواطن، من خلال التعليم الإلزامي والمجاني باللغة الوطنية والصحة التامة الشاملة وبالمجان لكل مواطن.

— لماذا تعطل اقتصادنا؟ للإجابة عن هذا السؤال أقول: تعطل اقتصادنا لتعطّل ثقافتنا، وتعطلت ثقافتنا لأننا لم نتلقها باللغات الوطنية. ويمكن التفصيل في القضية بما بصرنا به، وها كم إياه:

1— طمس الحقوق اللغوية: ليس سهلاً أن يفكر الإنسان في الرقي الاقتصادي إذا كان مهاناً وليس سهلاً أن يرفع المواطن الشأن العام إذا كان سجيناً، وليس هيناً أن يخطط المواطن إذا لم يستشر... ومن الصعب أن يقبل المرء التنازل عن حقوقه

مهما كانت، وبخاصة حقوق الهوية اللغوية والمواطنة، فإذا طُمس أو سُلِب منه حقّه يصبح المواطن عاملَ دمار، ولا يكون عاملَ بناء. ومن المفارقة أن يحمل المواطنون لافتات، ويرفعون تقارير من أجل إنزال لغتهم المنزلة التي يجب أن تتألف في وطنها، في الوقت الذي ما كان يجب أن يحصل، وإنه لم تحصل أن قام الفرنسيون برفع لافتات يقولون فيها: أيها الحكام الفرنسيون أنزلوا الفرنسية منزلتها، ولم يحدث أن نادى الأمريكان بضرورة إنزال الإنجليزية محلّها، فهي تحصيل حاصل، فلم ينصّ الدستور الأمريكي على اللغة الرسمية/ الوطنية، ولا على منزلتها؛ والسبب إنّ المسألة لا تحتاج إلى نصوص.

في الحقيقة ما كان يجب أن تُطرح مسألة الحقوق اللغوية بالنسبة للغة الأم في وطننا، قد تطرح الحقوق اللغوية في إطار وجود الأقليات اللغوية أو الذين هضمت لغاتهم. أما أن تطرح لغة أهل البلد كمطلب حقوقي فهذه المفارقة التي لا يقبلها المنطق كما هو عندنا، وفي كلّ الدول العربية فقد وصل الأمر إلى اللامنتطق، وقد يستدعي هذا المناداة إلى التداول الوطني، أو الاستعانة بالأمم المتحدة لردّ الاعتبار للغات الوطنية إلى أهلها، واستعمالها في مختلف دوايب الدولة، وهذا ما كان يجب أن يؤخذ في الاعتبار في تخطيط السياسة اللغوية من خلال الدستور الذي ينصّ أو لا ينصّ على صدارة اللغات الوطنية، فالمسألة لا تناقش في المكانة التي تحتلّها في بلادها، وتبقى المراجعة تتعلّق فقط بمنهجية إعلاء اللغات الوطنية، فهل نحن بحاجة إلى مُناشدة الوطنيين ورجال الدولة بإنزال العربية والمزيغيات مقامهما، وهما من اللغات الوطنية دون جحد.

ومع ذلك يمكن التذكير بإعلان حقوق الإنسان اللغوية الذي يعود إلى 1987 والمسمّى (إعلان ريسيف). في أكتوبر من عام 1987 فقد عقدت الجمعية الدولية لتنمية التواصل بين الثقافات (AIMAV) وهي وكالة تابعة لليونيسكو ندوتها الثانية

بعد العشرين حول حقوق الإنسان والحقوق الثقافية بمدينة ريسيف في البرازيل وهذا بعدما أفض انتشار الميز والامساواة باللغة مضجع الوكالة، فتبنت تصريحاً يؤكد حقوق لغوية عالمية، ودعت هيئة الأمم المتحدة إلى إقرار إعلان عالمي للحقوق اللغوية.

"يعلن المؤتمر الثاني بعد العشرين للجمعية الدولية لتنمية التواصل بين الثقافات حول حقوق الإنسان، والحقوق الثقافية المنعقد في كلية الحقوق بالجامعة الفيدرالية لبيرمامبو كو (ريسيف) من 7 إلى 9 أكتوبر 1987 برئاسة فرانسيسكو كوميس دي ماتوس، يعلن ما يلي:

— حيث إنَّ مُثُل، ومبادئ المساواة، والتضامن، والحرية، والعدالة، والسلم والتفاهم التي تلهم التشريعين: الوطني والدولي، ومواثيق حقوق الإنسان تشترك في بُعد لغوي وجوهري؛ إذ يقر بأن اللغات واستعمالها، والحفاظ عليها، وتطويرها يسهم إسهاماً جلياً في التنمية الثقافية والتعليمية والاجتماعية، والاقتصادية والسياسية للأفراد والجماعات والدول؛

إذ نسجل أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية والمواثيق المتصلة به تنص على الحقوق الثقافية، إذ تأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى إيقاظ الوعي وتقويته داخل الثقافات وعبرها- بالاعتراف بالحقوق اللغوية للأفراد والجماعات ورعايتها؛

إذ نؤكد أن الحقوق اللغوية ينبغي أن يُعترف بها، وأن تُرعى وتُحترم وطنياً وجهوياً ودولياً وهذا سيؤدي إلى حفظ كرامة جميع اللغات وضمان المساواة بينها؛ إذ نعي الحاجة إلى نصوص تشريعية قصد القضاء على الأحكام المسبقة اللغوية والميز وكل أشكال السيطرة اللغوية، والظلم والقمع في مقامات مثل المصالح العمومية، وأماكن العمل والنظام التعليمي، والمحاكم، ووسائل الإعلام؛

إذ نشدد على الحاجة إلى تحسيس الأفراد والجماعات والدول بالحقوق اللغوية وإلى تأييد المواقف الاجتماعية الإيجابية إزاء التعدد اللغوي، وإلى تغيير البنى الاجتماعية خدمة للمساواة بين مستعملي مختلف اللغات والتتويجات اللغوية. ومن ثم نعي الحاجة إلى توفير الأجهزة المختصة في الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة ضمانات قانونية واضحة للحقوق اللغوية للأفراد والجماعات؛

نوصي بأن تتخذ الأمم المتحدة ما يلزم لإقرار، وتنفيذ إعلان عالمي للحقوق اللغوية يتطلب صياغة جديدة للسياسات اللغوية الوطنية والجهوية والدولية⁴. فهل من مذكر بأن نعي بأن هذه الحقوق لا يجب أن تكون محل خلاف أو تساؤل، فهي من المكتسب القديم والشرعي الذي لا جدال فيها.

2- غياب التخطيط الشامل: في الكثير من الحكومات لا توجد وزارة التخطيط فإذا وجدت وزارة التخطيط تعمل على بناء تخطيط وطني مبني على مشاريع خماسية تبنيتها لعهود الرئيس، فالتخطيط بمقاس الشخص الحاكم، لا التخطيط للدولة التي لا تزول بزوال الحاكم. ولا ننكر أنه يقع التخطيط عندنا، وفي كثير من الدول العربية، ولكنه تخطيط جزئي مبني على تخطيط التعليم دون سياسة التعليم تخطيط بناء العمارات والمستشفيات وشق الطرق، دون سياسة تدبير البناءات والعمارات والمستشفيات... ونجد دائماً ثغرات في عدم التخطيط الشامل. ولكي يكون التخطيط شاملاً كان علينا أن نخطط للأمد الثلاث: المستعجل – المتوسط – المدة – الطويل المدة. ثم مراعاة كل الأبعاد ذات العلاقة بالجوانب: الثقافية – الاجتماعية – الاقتصادية – السياسية – العسكرية. ولكننا في كل هذا نغلب الجوانب العسكرية على الجوانب الأخرى، ونصب الميزانية الوطنية في التسلح بدل بناء المواطن الذي يحمل ذلك السلاح.

3 - غياب الاهتمام بالمواطن: تتفق الدول النامية المتطورة في الوقت الحاليّ أضعاف ما تتفقه في العسكرية، وتتنظر إلى المواطن على أنه القلب الذي يتحرك به الوطن، فكان لا بدّ من الاستثمار في التربيّة والتعليم بشكل مُغدق، التربيّة أولاً وثانياً وثالثاً. لا ننكر أنّ الجزائر من الدول القلائل التي تستثمر بقوة في التعليم بل إنّ استثمارها يفوق الكثير من الدول المتقدّمة، ولكن لماذا لم تتقدّم وتعطّل اقتصادها؟ لم تتقدّم الجزائر لأنّ تخطيطها مبنيّ على إعداد مواطن يحمل العلم ولا يحمل المواطنة، تعدّ تلميذاً باللغة العربيّة، وفي تلك المرحلة تعطي له كلّ المبررات على أنّ هذه اللغة مرحليّة ولغة المُتحف، وكان عليك -أيّها التلميذ- أن تنتقل إلى لغة العصر؛ وهي الفرنسيّة، فإعدادة يكون هشاً في المرحلة الابتدائيّة. وفي الجامعة يجد الطالب شيئاً آخر، ويصطدم بواقع الضيّم والوحشية التي ألحقتها الفرنسيّة على لغاته: العربيّة والمزيغية، فلا مادة علميّة تدرّس بالعربيّة، فماذا يفعل الطالب الذي قضى اثنتا عشرة (12) سنة يدرس بالعربيّة، فتأتي أفواج من الحاصلين على البكالوريا يطلبون إعادة التوجيه، وأفواج يتجهون إلى ميدان العمل ومن حالفه الحظّ يواصل تعليمه بالفرنسية بتعثر كبير، وعندما يتخرّج بشهادة باللغة الأجنبية لا يجد فرص العمل في بلده، فما الحلّ؟ يحمل حقيبتيه إلى المهجر... وكم تخسر بلادنا من إعداد مواطنين جاهزين وتقدّمهم للغرب بالمجان، فيستقبلهم الغرب وهم جاهزون، هنا الخلل في التخطيط. ويعني كلامي في هذه النقطة أنّ المدرسة الجزائرية حالياً لا تضع تخطيطاً للسياسة اللغويّة بشكل سليم، كما لا تبني روح المواطنة من خلال ما يحمله المنهاج المدرسيّ من: نقص التربيّة على المواطنة - نقص الاهتمام بالتاريخ الوطنيّ - سوء تبليغ حبّ الوطن - عدم ترسيخ التفاني في خدمة الوطن - عدم تمكين المدرسة التوعيّة في خدمة الشّأن العام - عدم التوافق بين العرض والطلب - عدم إيجاد مناصب عمل قارة باللّغات الوطنيّة.

4 - غياب الاهتمام بالتنمية المستدامة: تعتمد التنمية الاقتصادية والبشرية على المعرفة واستعمالها في التنمية، وهذا ما يؤدي إلى تنمية مستدامة ومنافسة ولكي يكون ذلك علينا أن نعيش مجتمع المعرفة، وعليه لا بد من:

— تخطيط شامل في إطار التنمية الشاملة؛

— تعليم عام مجاني باللغة الوطنية؛

— تكافؤ الفرص للجميع؛

— مجانية التطبيب؛

— رفاه اجتماعي.

هذا هو النمط الذي تحتضيه الدول النامية التي لم تتمكن من خوض ميدان الصناعة ولا يمكنها اللحاق بمجتمع الصناعة، ومهما عملت هذه الدول النامية، أو دول العالم الثالث فإن الدول الصناعية تتقدم باطراد، ولذا على الدول النامية أن تستجيب بسرعة لمتطلبات بناء مجتمع المعرفة؛ حيث عصرنا عصر المعلومات والمعرفة والتكنولوجية؛ عصر يعتمد على النمو الاقتصادي والاجتماعي على المستوى التكنولوجي، وفي هذا العصر هناك المعرفة التي هي سلعة؛ مما يستدعي ترقيتها والمحافظة عليها، فينتقل الاقتصاد المبني على إنتاج السلع إلى اقتصاد مجتمع مبني على إنتاج السلع والخدمات المبنية على المعرفة، فالسلعة المعرفية تُنتج مرة واحدة، وتباع ملايين المرات، عكس السلع المادية يجب أن تُنتج في كل عملية بيع. **فأين مشكلتنا من هذا؟** مشكلتنا في غياب بناء مجتمع المعرفة. **كيف يُبنى مجتمع المعرفة؟**

هناك مُحَدَّدَات نظرية تطبيقية في هذا المجال، وعلينا الجمع بينها لتحقيق مجتمع

المعرفة وهي:

"1- توفير البيئة المناسبة لاكتساب المعرفة وتطويرها وتبادلها.

- 2 — تكوين الأطر البشرية.
- 3 — تبسيط الإجراءات القانونية.
- 4 — تيسير الإجراءات المالية.
- 5 — الاعتماد على المؤسسات الثقافية.
- 6 — توفير البنية التحتية⁵.

فإذا تدبرنا هذه الأمور يمكن أن نقول إننا نقضي على الخل، وعليه كان لا بدّ من الانتباه إلى أنّ عدم الاستثمار في التنمية البشرية يخلق البطالة، والبطالة تخلق الغليان الاجتماعي، والغليان يؤدي إلى قلاقل وطنية، والقلاقل إلى ثورات وصعوبات، والصعوبات هي أن نبدأ في كلّ مرّة من جديد، وأن نبدأ في كلّ مرّة من جديد، هو الإفلاس.

5 — غياب الاهتمام باللغات الوطنية: إنّ اللغات الوطنية عندنا لا تمثّل سلوكاً تلقائياً، ويعني هذا عجزنا عن التحرّر الحقيقي من لغة المستعمر، علماً أنّ اللغة الوطنية هي أعلى شيء يملكه الفرد، فقد قال (Alfonse Daudet) "عندما يُستعبد شعب، فإذا حافظ على لغته فكأنه يملك مفتاح سجنه". فاللغة قيمة وعُلمة، كما أنّ اللغة الوطنية رصيد معرفي لا يُستهان به. والاحتكام إلى لغة واحدة لا آحاد هي التنمية والتطور، وإنّ البلاد المجزأة لغوياً بلاد فقيرة لا محالة والبلاد المتجانسة لغوياً ستكون بلاداً متقدّمة لا محالة. ولكن بكلّ أسف نجد الضعف والفتور في الجانب النفسيّ تجاه عمليات التعريب، وتجاه إحياء المازيغيّات، فنشهد جِهاراً تدهور وضعيّة الفصحى، ومزاحمة الدّوارج لها في القنوات الرّسميّة ومن خلال قنوات الإعلام؛ بدعوى النزول إلى لغة الشعب، وكأنّ اللّغات الأخرى لا تعرف المستويات اللّغويّة، أو ليست من لغات الشعب. فهنا نرى صاحب القرار أباح مواصلة الحال على ما هو عليه، وتعتبر بعض النّخب سكوت صاحب القرار على

أنه صيغة من صيغ قبول استمرار الاستيطان اللغوي الثقافي الفرنسي؛ أي بقاء معالم الاستعمار اللغوي كجزء من البنية القاعدية للشخصية الجزائرية، ويعكس هذا ضعف الوعي بمخاطر الاستعمار الثقافي. وأنه لا يجب أن نعزف على وتر التعدد فهو الحل، قد يكون حلاً إذا كان بمنظور الأمريكي (التعدد الواحد) أو بمقولة "فرنسيس بونج (Francis Bonge) والتي مؤداها: ((نمارس اللغة الفرنسية وهي ليست بالنسبة إلينا أداة تواصل طبيعية وحسب، بل هي وسيلتنا للعيش كذلك" [...]) فالسياسات اللغوية عليها أن تراعي الجوانب الاقتصادية، مُحذراً من التسليم والخضوع لما ينادي به دُعاة ترسيم اللهجات في الأقطار العربية؛ حيث سيُكلف ذلك الأمة العربية ثمناً باهضاً؛ إذ كلما تنوعت اللغات المتبناة في كل رقعة؛ كلما ارتفعت معه الكلفة المادية التي تستوجبها عملية الترجمة منها وإليها، فعلى العرب أن يتحاشوا ما تُنفق عليه بلدان الاتحاد الأوروبي المتباعدة في لغاتها المليارات (أي الترجمة) وعليه؛ فإن أية سياسة لغوية لا تضع العربية الفصيحة في مكانتها المناسبة ستضرّ بالاقتصاد والمال قبل أي شيء، وأما ورود العكس (أي اعتماد العربية الفصيحة في سائر الأقطار العربية وتحاشي ترسيم العاميات) فسيكون مربحاً، عائداً بالنفع، فاللسان شديد الصلة بقطاع الاقتصاد وهو "ما لم ينتبه له المختصون في اللغة؛ إذ إن ما يخوضون فيه من إشكالات حول وضع اللغة وممتنها وسياساتها وتعليمها له تبعات اقتصادية" فالبلد الأحادي اللغة أقل إنفاقاً من الثنائي وهكذا، بل ولعلاقة اللغة بالاقتصاد أضحت الإنجليزية -مثلاً- توسم بلغة السوق وأمسى الإقبال على تعليمها وتعلمها متزايداً؛ لأنها تُترجم في عين متعلميها دخلاً مرتفعاً، ولكي تكون العربية كذلك، فعلى الإعلام أن يتبناها، وأن يروج لها في إشهاره وبرامجه، وفي كل ما يبثه، وأن يحول الساسة دون انتشار اللغات الأجنبية واللهجات العامية، وإلا فإن الصقعة سيتلقاها الاقتصاد؛ وذلك ما تشير إليه مقولة

(أوجز بول) "البلاد المجزأة لغوياً بشكل كبير بلاد فقيرة دائماً" ولتفادي ما تُنذر به هذه المقولة بصفة خاصة أو ما قد يكون أكثر كارثية من ذلك كزوال العربية واندثارها⁽⁶⁾). وإنه يجب أن نعلم بأنّ التعليم باللغة الوطنية كان يجب أن يحلّ هذه الصّعوبات، ويعمل على بناء مجتمع المعرفة، ولكن لم يحصل في بلادنا أن يقع الاهتمام بالتعليم، وأن نغدق في الاستثمار في عمليّاته وإجراء البحوث في الديدانكتيك "وقد تأكّد لي أنّ التعليم الذي تتعهّد به الدولة لكلّ أبنائها وبناتها على حسابها، وباللغة الوطنية المشتركة في جميع مراحلها ومستوياتها وتخصّصاتها يساعد على إيجاد مجتمع المعرفة؛ القادر على القيام بالتنمية البشرية. كما تأكّد لي أنّ التّعّدّد اللّغويّ على أنواع؛ منها ما يدعم التنمية البشرية، ومنها ما يعرقلها⁽⁷⁾". وإذا وقع الاستثمار في ميدان التربية والتعليم، سنظهر صعوبات أخرى، ولكنها أقلّ من مثل صعوبة تحرير النخب السياسيّة والثّقافيّة من الاحتلال اللّغويّ، فهي أزمة كبيرة تواجه العربية، وإنّها تزداد يوماً بعد يوم بتأثير التغيّرات والتطوّرات والتراكمات التي أدّت إلى هذه الأزمة الخطيرة، بل ذلك ما أدّى إلى تدهور الفصحى، بما صاحبها من نشر وسائل الإعلام المسموعة والمرئية للدّوارج وانتشار التعليم باللّغات الأجنبية وتفشّي التأثيرات الأجنبية، وندرة الإنتاج الفكريّ بالعربية، وغياب الديمقراطية والعدالة الاجتماعيّة، فنعيش لا أمن لغويّ في العربية. فأين الأمن الثّقافيّ والعربيّة في تدهور، وأين الأمن الثّقافيّ والأميّة مُستفحلة، وأين الأمن الثّقافيّ والثّقافات الطّبقّيّ في تزايد؟! وإنّها من الصّعوبات التي تهون إذا جيّشنا التلاميذ والطلّاب لمرحلة قادمة قوامها الفكر العلميّ باللّغات الوطنيّة، وعند ذلك لا محلّ للنخب الوطنيّة التي تعزف خارج السّرب.

6 – العمل بازدواجية الخطاب: يجب الإقرار بالدستور الجامع المانع، وإلاّ ما الدّاعي لنقول إنّ الدّستور نصّ في المادة الثالثة على أنّ العربية لغة الجمهوريّة

الجزائرية الديمقراطية الشعبية وهي لغة التعليم في جميع مراحلها، كما نقرأ في قانون 91/5 المؤرخ في 16 يناير 1991 ما يلي "اللغة العربية مقوم من مقومات الشخصية الوطنية الراسخة، وثابت من ثوابت الأمة؛ يجسد العمل بها مظهراً من مظاهر السيادة واستعمالها من النظام العام" ولكن لما نأتي للتطبيق نجد العكس تماماً، أليس من الأحسن أن نعلن اللغة المرغوب فيها، وعند ذلك يأخذ كل مواطن احتياطه، وفي ذلك فليتنافس المتنافسون. فهل يُعقل أن يحصل خطاب مزدوج لا يعمل على الترتاب اللغوي: اللغة الرسمية – اللغات الوطنية – اللغات الأجنبية وتكون اللغات الأجنبية على الخيار من بين لغات الأقطاب، ولا يعني الاستغناء عن اللغات الأجنبية، بل أن يكون لها موقع هام، شرط ألا تُفرض لغة أجنبية على لغة أجنبية أخرى إلا بما تقدمه لنا من نفعية، ولما تنتهي المنفعة تنتهي المصالح المرسله بيننا، فنختار اللغة التي تقدم لنا المصلحة، وهكذا. وهذا هو ما لم يحصل الآن؛ فنشهد تعدداً لغوياً خطيراً، تعدداً وحشياً، وهو طغيان اللغة الأجنبية الوحيدة على لغات البلد؛ حيث استعمال اللغة الأجنبية الوحيدة في الإدارة، ووجود مجتمع الطبقة الراقية يدرسون أولادهم في بلدهم باللغة الأجنبية الوحيدة، ثم يُرسلونهم إلى فرنسا على حساب ريع البترول في بعثات لإكمال دراساتهم باللغة الأجنبية الوحيدة، ومن يعود منهم من يعود حاكماً ومسؤولاً، فهنا الخطر؛ لأن معايير التوظيف تشترط إتقان اللغة الأجنبية الوحيدة، فمن يفوز بمناصب التوظيف يا ترى؟

أولاد الدهماء يدرسون العربية، وأولاد الطبقة الراقية والحكام والمسؤولين يدرسون اللغات الأجنبية (الفرنسية) أضف إلى ذلك وجود مدارس أجنبية تدرس ببرامج أجنبية، ووجود مدارس وطنية تدرس ببرامج أجنبية، دون أن ننسى أن دراسات معاصرة أثبتت أن خريجي الجامعات الذين تلقوا تدريسهم باللغات الأجنبية

يكون إسهامهم محدوداً في التنمية البشرية؛ لأنهم لا يستطيعون نقل المعرفة بلغة المجتمع، ومن هنا تحصل القطيعة بين المثقف والإنسان البسيط. فهل هذا ما ننشده؟

إننا ننشد مجتمع المعرفة، وهو مجتمع لا يعترف بالنخبوية، بل يعمل على ترقية كل المجتمع؛ كل في إطاره هو تقني وعالم ومتخصص وفلاح وحارس وأستاذ... كما أن مجتمع المعرفة يقضي على الترجمة العلمية من اللغات الأجنبية لأن مجتمع المعرفة يُنتج المعرفة، ويعمل على تطبيقها وتطويرها، ولا يحتاج أن يترجمها لأنه يُنتجها. وإن مفهوم مجتمع المعرفة يتماشى ومعطيات البعد التكنولوجي وفيه عاملان: — عامل الاقتصاد — عامل شبكات الاتصال. مجتمع المعرفة لا يراهن على البترول والمعادن المطمورة، بل يراهن على أبناء البلد؛ فهم الكثر الذين يقودون اقتصاد السوق، وهم القادة والمسؤولون، وهم الشباب الطامح لذا يعمل مجتمع المعرفة بقوة على تكوين الإنسان وتحريره من الفقر والجهل والمرض، وتمكينه التعلم بلغته والمشاركة في الحكم وفي إدارة أموره. إن مجتمع المعرفة اليوم بدأ يأخذ أبعاداً أكبر من هذا؛ حيث يُنزل المواطن منزلة الأمر والسلطان، ولهذا نصّ في بنوده على ضرورة:

- التحكم في المعرفة وإنتاجها؛
- رفع المستوى المعيشي للمواطن؛
- التمتع بالصحة الجيدة.

وهذه الأمور العقلية هي المعايير التي تعتمدها تقارير التنمية البشرية لقياس وتصنيف الدول وعندما يأتي العاملون في بنوك المعطيات أو الهيئات العاملة على التصنيف فلا يجدون لنا محلاً لأننا لسنا مجتمع المعرفة بفعل تلك اللغات الأجنبية

التي تركتتنا نتخلف، ولا نستطيع التملص من شبكتها، وهي عنكبوت خطير، بل داعية للفتنة بين الأشقاء.

وبالنسبة لبلادنا يمكن استدراك ذلك بسهولة إذا وقع ترسيخ القيم والسلوك الحضاري، وبناء المؤسسات، وواكبتها فلسفة العلم وتحولاته التكنولوجية، واستبعاد سلطان الغيب، والعمل في إطار إحكام المنطق، وصرامة المنهج، وترسيخ اليقين العقلي، ومنطق العلم، وتضييق الفجوة الرقمية. والعمل بما يعني به مجتمع المعرفة من الحصول على الدرجة العالية من النوعية أو القيمة الحاملة للصفات المميزة للمنتج؛ والتي تجعله ملبياً للحاجات العلمية والمتوقعة، من خلال عملية بنائية إيجابية تهدف إلى تحسين الخدمة في كل شيء، وتحسين مستمر لعمليات التعليم والتعلم، وهذا كله يجب أن يتحقق باللغات الوطنية وليس بغيرها. ولكن كيف يكون ذلك باللغة الوطنية التي هي شبه ميتة؟ بالفعل إن اللغة الوطنية/ الرسمية تقرب إلى الممات، أو لغة المناسبات فقط، ولذا أنى لها أن تستجيب للتقانات المعاصرة. يجب تأكيد الشيء المحسوم بأن أية لغة قابلة للنمو إذا وقع الاهتمام بها، ولا توجد لغة أرقى من لغة، بل توجد لغة تتحكم في علم ولغة لا تتحكم في ذلك العلم، هناك لغات الأقطاب. ولذا لا يمكن أن ننكر مدونات كبرى في العربية، فهي من أضخم المدونات على الإطلاق، وتحتاج فقط إلى: النية والإخلاص في العمل عليها وفهمها وتبويبها، وإلى فرق متخصصة في ميادين العلم المعاصر، وبخاصة في المعلوماتية، وإلى تحليل متونها، واستخلاص مواطن العلم، ومتابعة مضامينها التعالقية، وكذلك إلى قرار سياسي ملزم، وعند ذلك يتغير الخطاب، ويتغير كل شيء، فيزرع بالحاكم ما لا يزرع بالعالم.

— هل الجزائريون يعيشون مجتمع المعرفة؟ بالنفي ليس بعد؛ وهذا البعدهم عن السيطرة على عولمة المعلومات، وتفشي الأمية، واعتمادهم على استيراد

التكنولوجيا التي لا تتركس إلا نخبة أسيرة؛ ومرجعيتها غربية وتابعة لقوى الهيمنة أضف إلى ذلك تقديسهم للغات الآخرين، وعدم إيلائهم المدرسة القيمة التي يجب أن تنالها في المحيط. ولكي يعيش الجزائريون مجتمع المعرفة ويتمثلونه، كان عليهم العمل على نهضة معرفية باللغة العربية؛ يتم فيها:

— محو الأمية بشكل كلي؛

— الاشتغال على الصناعات الدقيقة؛

— بناء اقتصاد قوي بتشغيل الشباب؛

— الاستفادة من ريع البترول في تطوير التنمية البشرية؛

— تعميم التعليم باللغة العربية.

ولذا يطالب الجزائريون في الوقت الحالي من مسؤوليهم:

1— تنشئة أولادهم تنشئة تفاعلية باستيعاب المكونات اللغوية والقيم والتوجهات؛

2 — مجارة المدرسة للمحيط من خلال السلوكيات المرغوبة لدى الطفل بتعزيز الكفايات اللغوية المكتسبة؛

3 — نمذجة التعليم العام والمجاني على أساس الجودة باللغات الوطنية؛

4 — الرفاه الصحي المصاحب للنمذجة وبالمجان.

هذا هو المطلوب في هذا الوقت لبناء مجتمع المعرفة، فما هي متطلبات مجتمع المعرفة؟

أولاً — القضاء على الأمية: رسمت الجزائر في خطتها على أن سنة 2016 تحتفل بأخر أمي يمحو أميته، فهل يمكن تحقيق ذلك واقعياً؟ هذا حلم بعيد المنال بل هو افتراض لا يمكن تحقيقه لعدم وجود قاعدة تسنده، فكيف القضاء على آخر أمي، ونحن نشهد تزايد الأمية في الصحاري وفي الجبال، بل في المدن أيضاً حيث بيوت القصدير المتناثرة على عتبات المدن، وكيف يمكن ذلك فإن آخر تقرير

قُدِّمَ في اليوم العربيّ لمحو الأمية في 8 جانفي 2014 م يفيد بأنّ الجزائر فيها 7 ملايين أمّي. لا يمكن أن يحصل ذلك ونوعية التعليم الذي ينقلّ للأميين عبارة عن تمضية الوقت، ويمسّ محو الأمية ببعض النساء فقط. كما تفيد بعض التقارير بأنّ الفشل ظاهر للعيان فلم نستطع الدولة الفصل في هذه المسألة ما دام الهدر المدرسيّ يزداد سنوياً، ويضاف إلى ذلك غياب الحكم الرشيد، وعدم تدبير سياسة تكافؤ الفرص بين جميع المتدربين، وكذلك نقص الخدمات في المدارس وسوء التغذية، والهدر المتواصل... وهنا نؤكد بأنّ هذا التاريخ المحدد لمحو أمية آخر جزائريّ حلم يراودنا.

وكان علينا الإقرار بالحقيقة بأنّ الأمية لا تزال تتخر المجتمع الجزائريّ، فهي عائق أمام التنمية البشرية، ولذا تصنّف بلادنا بين الدول المتأخرة في تقرير التنمية البشرية لعام 2009 وهذا لعدم الوصول إلى كلّ الأميين وإلحاقهم إجباراً بالمدرسة وعدم وجود إرادة سياسية للقضاء على الأمية، والنقص في التجنيد الفعليّ لمحاربة هذه الآفة، وكذلك غياب سياسة واضحة للتغلب على هذه الظاهرة الخطيرة. وفي ذات الوقت لا ننكر أنّ جمعية وطنية واحدة وهي جمعية (اقرأ) استطاعت تجنيد فرق ووصلت إلى الجبال وإلى الصحاريّ؛ فهي الوحيدة التي تعمل بطريقة علمية وبمنهجية تستحقّ التتويه، ويمكن أن نقول: إنّها يمكن أن تصل إلى التقليل من هذه الظاهرة في حالة ما واصلت العمل على هذه الوتيرة. ويقول الباحث المتخصص في التنمية البشرية بخصوص هذه الوضعية "... إذا نظرنا إلى قضية التعليم ومحو الأمية بوصفها قضية تعليمية بحتة، على حين أنّها قضية سياسية بامتياز لا يمكن فصلها عن بقية السياسات العامة في البلاد فالسياسة كلّ شيء، فإذا سألت في السوق عن سعر البصل اليوم، فقد دخلت في السياسة أو تدخلت في السياسة وبعبارة أخرى، إنّ اتباع سياسة التنمية البشرية هي التي تقود إلى نجاح برامج

محو الأميّة، وليس العكس، فبرامج محو الأميّة الجيدة وحدها لا تؤدّي إلى سياسة بشريّة ناجحة⁸. ولهذا تنشّد المخطّطات التّتموية في كلّ المجتمعات على استتصال آفة الأميّة بكلّ أنواعها. وتعمل كثير من الدّول النامية ببرامج غربيّة يمكن الوصول من خلالها إلى نتائج، وأهمّ نقطة فيها هي التّجنيد الكلّي للمجتمع، وتسطير زمن دقيق للخروج من شرقة الأميّة.

ثانياً: الاعتزاز اللّغوي: لا ننكر أنّ أسّ تميّة أيّ مجتمع لا يمكن أن يحصل إلّا في ضوء لغته، ولا يحصل التّقدّم بلغة الغير، وهذا ما أبانته الكثير من التجارب الفاشلة والتي راهنت على اللّغات الأجنبية وأصابها الإخفاق: تجربة الهند — تجربة السنغال — تجربة تشاد — تجارب الدّول العربيّة... فبلد لم يتحصّن بلغته، ولم يعتزّ بها لا يمكنه أن يتحصّن بلغة غيره. وإنّ التّميّة البشريّة لا تحصل إلّا بلغة البلد، وهنا يجب قول الحقيقة فإنّ بعضاً من النّخبة المسيّرة الجزائريّة تحتقر الشّعب لأنّها تحتقر لغة الشّعب، وأشهد أنّ مندوبنا لدى اليونسكو لا يتحدّث إلّا الفرنسيّة وأنّ مندوبنا لدى الأمم المتّحدة يخلط بين الفرنسيّة والإنجليزيّة، ولا ينطقان بالعربيّة إلّا على استحياء، علماً أنّ اللّغة العربيّة معتمدة لدى المنظمتين، ولو حصل هذا في فرنسا لطُرد المندوبان من منصبهما، فهل يمكن أن يحدث هذا لدى الإسبان أو في الفيتنام أو في جنوب إفريقيا. ومن مظاهر احتقارنا للّغات الوطنيّة أننا في كلّ سنة نعطي منحة للطّلبة الأفارقة؛ فبدل أن نعلّمهم العربيّة لسنة واحدة، أو يدرسوا بالعربيّة، نعمل على تعليمهم الفرنسيّة، ونرسلهم إلى الجامعات الوطنيّة التي تدرّس فقط بالفرنسيّة. ندفع أموالاً من أجل أن نعلّمهم لغة أجنبيّة، فيتخرّج الطّالب الإفريقي بعد أربع سنوات، ويعود إلى بلده دون أن يعرف تركيب الجملة بالعربيّة. أليست هذه مفارقة، فهل يمكن أن ينجح مشروع مجتمع المعرفة، ونحن على هذه الصّورة من احتقار لغة البلد، ولا نعمل على نشرها خارج بلدها، في الوقت الذي

تتفق الدول الكبيرة ملايين من الدولارات من أجل إشعاع لغاتها خارج موطنها فهي تريح المناصرين باستمرار، وكل من تعلم جملة في لغتك فقد كسبته إلى جانبك.

ثالثاً: بناء مدرسة وطنية حديثة: إن مجتمع المعرفة يركز بقوة على تحديث المدرسة؛ باعتبارها قوة المجتمع وقطرته، وعلينا إذاً أن نسارع في بناء منهج مدرسة عقلانية حديثة من خلال التحكم فيها إلى سلطان العقل، واكتساب المنهجيات العقلية الصارمة التي تتيح السيطرة على الظواهر، والاقتدار المعرفي الطليق ونشر ثقافة الإنجاز والإتقان، ومحو ثقافة تدبير الحال ومُتَع الاستهلاك، وإحلال الجودة والجدارة المحل الأعلى. وهنا يقع التأكيد على تنمية طفل مجتمع المعرفة من خلال التعليم الإلزامي الذي هو عمل جوهري؛ وهو الذي يحدد ظروف حياة الفرد، ومستوى وعيه العلمي والثقافي. وعلى المدرسة الجزائرية أن تمكن الطفل من أنماط وآليات التفكير، ومن مناهج وأدوات البحث في القضايا المعرفية التي تُطرح عليه في شكل وضعيات ومشاكل حقيقية أو افتراضية؛ ليستخرج منها معلومات تسمح له بدراستها وفق قدراته وكفاياته.

ومن هنا نروم أن ينشأ الطفل الجزائري على برنامج متكامل؛ يُحقق ذاته من خلال بناء هويته في مختلف أبعادها؛ فالطفل كائن إيجابي يبحث عن النماء، وعن بناء الاقتدار الذاتي، والتربية على المواطنة، وعلى المعلم أن يهيئه لمجتمع المعرفة بغرس الدافعية، وإبعاده عن الممارسة العقيمة. وعلى صاحب القرار الابتعاد عن استيراد العمالة المعرفية الأجنبية فهي التي تعيق العمالة المعرفية الوطنية وتزاحمها، بل هي التي تعيق التمكين المعرفي المعاصر لهؤلاء الشباب الذين يتعاضم أعدادهم، فإذا لم تحتوهم المدرسة وسوق العمل فسوف يكونون وقوداً للعنف الاجتماعي.

وإذا وقع التركيز على المدرسة لأنها منبع التغيير، فإن المدرسة الجزائرية بصورتها الحالية عقيمة؛ حيث لم تربط بين المعرفة والنظرية العلمية، وبين اكتساب المعرفة العملية والتربية الأخلاقية والوطنية، لم تستطع تكوين مواطن يحمل أبعاد الجزائر (الرجولة والاعتزاز بالوطن) وفي معناها الجزائري، فتحتاج المدرسة الجزائرية إلى عقلنة جديدة، وإلى تغيير في أنظمتها التربوية، وإلى إزالة كل ما يعرقل عمليات بناء منهج جديد وفق آليات مجتمع المعرفة، وأضّم صوتي للباحث (علي القاسمي) الذي يرى "ضرورة الإطاحة بالأنظمة التربوية والهياكل التعليمية التي ورثناها من المستعمر؛ والتي تكرّس الطبقة الاجتماعية وتعيد إنتاجها، وتعتمد لغة أجنبية لغة تعليم ما يعرقل التواصل، ونقل المعرفة بيسر وسرعة، ينبغي إقامة بناء نظام تربوي جديد يُتيح ديمقراطية التعليم، وعدالة توزيع المعرفة، وتكافؤ الفرص أمام أبناء المواطنين، وحرية انسياب المعلومات وممارسة التعليم الذاتي. وهذا لا يمكن تحقيقه ما لم تنتهج حكوماتنا السياسات اللازمة لتحقيق التنمية البشرية الشاملة، واعتماد اللغة الوطنية الفصيحة المشتركة في التعليم بجميع مراحلها وتخصّصاته ومستوياته لإقامة نشر المعرفة على أوسع نطاق⁹". وإنّ تعليم العلوم بلغات أجنبية لا يؤدي إلى أن يكون تعليمًا نقليًا مكرّرًا لا يعمل على التطوير الفكري ولا على إنتاج المعرفة، فكيف يمكن أن يجيد التلميذ/ الطالب الإبداع بلغة لا يقبلها.

رابعاً- الاهتمام بالثقافة والمثقفين وأهل الفن: لا يمكن للحضارة أن تبنيها كرة القدم، ولم يثبت التاريخ حتى في إسبارة أنهم احتفلوا بفائز رامي السهام، أو ناطح حصان، أو لاعب شطرنج عند الفرس، ولم تثبت الحضارات الشرقية الكونفوشوسية أن تبنت الرياضة في برامجها رغم ما كانت تحظى به مختلف الرياضات في بناء المواطن الرياضي الحامي نفسه بنفسه ودون عنف، لكن أثبت التاريخ أن الاحتفال كان يخصّ للثقافة والمخترعين والمبدعين؛ حيث يبدأ ذلك من إسناد اللغة إلى عظمائها أو مبدعيها: لغة شكسبير — لغة موليير — لغة غوته

— لغة سيبويه... كما كان الاحتفال يعقد للرقى العلمي وللاختراع الخارق؛ فكان الفرنسيون يحتفلون ويغدقون على أصحاب براءات الاختراع، والإنجليز يحتفلون بمبدع وأديب يعمل على ترقية لغة شكسبير، والسويديون ينشئون جوائز كبرى لمن يضيف جديداً للعلوم، ويقضي على الأوبئة، ويأتي للعالم بالسلم، والبرازيليون يحتفلون بالنحاتين، والألمان بالموسيقين، والعرب يقيمون الأفراح عندما ينبغ فيهم شاعر على أنه ناطقهم ورافع رأسهم... فلا محل للرياضة بتاتاً، فهل يمكن أن نعمل بما تعمل به الشعوب المتقدمة، وهي بلاد مُنتجة للعلم والرياضة، ولها السبق علينا. أليس الخطر في أننا نعمل على تجسيد أفكار التناطح والعنف من خلال مطاط تقذفه الأقدام، ثم يتحول الملعب إلى خراب، فهل هذا هو بناء العقل التسامحي الذي يفترض أن تبنيه كرة القدم. نقيم الدنيا ولا ننام على وقع الكرة، في كل مكان نقيم المهرجانات، وكأنها الخلاص من التخلف، ونخسر عليها الملايين ودون فائدة تُجنى! وفي ذات الوقت لا نحتمي بمبدع، ولا نشير إلى مُخترع، ولا نكافئ باحث مُتميز، ولا صاحب مشروع، ولا نشغل بالنا في إيقاف نزيف هجرة الكفاءات الوطنية، كما ننسى أن ملايين من البشر أميون لم نعمل على تحريرهم من الجهل، هُذِرْ مدرسي كبير يقصّي الشّباب من المدرسة، بنات في عمر الزّهور لم يدخلن المدرسة، أين موقعنا من حقوق الإنسان، وأين موقعنا من كرة القدم!

خامساً: الاهتمام كل الاهتمام باللغات الوطنية: العربية مُرسمة في كل دساتير الوطن العربي، فإذا رُسِّمت فلم لا يكون العملُ بها، وإذا لم تكن في المستوى العلمي من الأفضل مُراجعة هذه المادة، والإعلان عن اللغة الرّسميّة التي نتفق عليها ونطوي الملف، ونسير إلى الأمام. فمن المهزلة أن نبقى في المسائل الهامشيّة، ونُدور بخطاب التوائيّ حول مسائل عفا عليها الزّمان. بالفعل قد نختلف في المنهجية، ولكن الهدف واحد، نقبل المُراجعة، ومن العيب أن نتراجع، فماذا يقول أجدادنا، يعني إن خيارهم كان على غير وعي، أو كان على خطأ، فهل هذا هو المطلوب؟

إنّ العربيّة لها خصوصيّاتها وهي لا تقلّ شأنًا عن اللّغات المتقدّمة، وإنّما هناك تراجع صارخ مبنيّ على الإقصاء والتهميش، وبقاء الحال على ما هو عليه؛ لأنّ المُستفيد من اللّغات الأجنبيّة ليس في صالحه أن تتزاح اللّغات الأجنبيّة إلى مقامها "إنّ التّراجع الكبير الذي يحدث للغة العربيّة ليس لضعفها أو لعدم قدرتها على استيعاب كلّ المستجدات والعلوم والتّقنيّات والصّناعات والمعارف، ولكن لضعف في إعداد أبناء وبنات المجتمع وتأهيلهم وتربيتهم وتعليمهم، وعدم تحمّل المؤسسات الحكوميّة والأهليّة والوطنية والعربيّة والأفراد المسؤوليّة كاملة تجاه اللغة العربيّة وفق سياسات واستراتيجيّات مبنية على قرارات وطنيّة وعربيّة على مستوى القيّادات في الوطن العربي¹⁰". ويجب التذكير -مرّة أخرى- بأنّه لا توجد لغة متقدّمة ولغة متخلّفة، وإنّما يوجد شعب يهتمّ بلغته فرقاها، وشعب لا يهتمّ أمر لغته فرماها في الإهمال، فكلّ لغة قابلة للتطور، ودليلنا على ذلك أنّ الفرنسيّة إلى عهد قريب لم تكن شيئا مذكورا، ولكنّ حماس أهلها أصبحت لغة راقية في خلال ثلاثة قرون فقط "وأريد أن أذكر هنا بسرعة أنّه عند سقوط غرناطة في أواخر القرن الخامس عشر لم يكن العالم في ذلك الوقت يعرف لغة اسمها (اللغة الفرنسيّة) اللّغة التي يحاول البعض اليوم إحلالها محلّ اللّغة العربيّة في شمال إفريقيا. فهذه اللّغة لم يستقم عودها إلّا في أوائل القرن السّابع عشر الميلاديّ وهي اليوم رغم ما تُعانيه من مشاكل سواء في إملائها المُعقّد أو نحوها المُتشعّب تُعدّ لغة عالميّة من بين اللّغات الأوائل علميا¹¹". فهل نتعظ من أنّ لغتنا التي لها امتداد كبير، بمدونات غنيّة نقول عنها: إنّها من التّاريخ، ولا تصلح أن تكون لغة التّقنيّة أو لغة العصر.

سادساً: عدم الإقرار بالتعدّد اللّغويّ الوحشي: مجتمع المعرفة يقرّ باللّغات الأجنبيّة على أنّها مكملّة للّغات الوطنيّة، فاللّغات الأجنبيّة مقامها وليس على حساب اللّغات الوطنيّة، فالتعدّد اللّغويّ مثل تعدّد العُمَلات في البلد الواحد، تسبّب أحيانا في عرقلة عمليّات التّميّة، مجتمع المعرفة يقرّ بالازدواجيّة عندما تكون قويّة، فذلك جيّد حيث الاستفادة من اللّغات الأجنبيّة والعمل بها في تطوير لغتنا، وإذا كانت

الازدواجية ضعيفة تُصبح عند ذلك ازدواجيةً مُتوحشة؛ حيث تغطي اللغات الأجنبية، وتكون بديلاً للغات الوطنية فهنا الخطورة. كما أن مُجتمع المعرفة لا يعمل على توفير تعليم خاص لأصحاب الجاه والمال والسلطة، ولا ترسلهم إلى الخارج، بل كل مواطن يتلقى التعليم بالمجان في بلده، تعليم ذو نوعية وجودة عالية.

إنّ التعدّد اللغوي إيجابي، وآية من آيات الله "كما فتنت جهاتٌ وطنيةٌ ومواطنةٌ متعدّدة داخل الوطن العربي؛ أكاديميةً ونقديةً وشعبيةً وسياسيةً تدق ناقوس الخطر بالنسبة لوضع اللغة العربية الحرج، وبقائها المهتدّ باعتبار جلّ المؤشرات التي تؤدّي إلى الإخفاق التدريجيّ والزوال ومخاطر الازدواجية المتوحشة، أو الثنائية أو التعدّدية التي تخدم المصالح الكولونيالية، وعدم سنّ القوانين والتشريعات اللغوية التي تخدم الصالح العام وعدم تطبيق المتوفّر منها، إلخ¹²". ولكن هذا التعدّد لا يجب أن يسبّب الأضرار للبلد بحيث يكون بلد الترجمة، وبلد النزاعات، بلد التفكير بعقليات مختلفة، بلد هوان وسقوط الحكومات. نريد بلداً قوياً مركزياً قائماً على مركزية العربية والمزيغيات، وعلى تعدّد انتقائيّ نفعيٍّ ومرحليٍّ، فمن يقوم على ذلك هو التخطيط ونشاط أهل لغة المركز، وعدم مزاحمة الأجنبيّات للغات الوطن "إنما يقيد الأمة علومها وأخبارها قوة دولتها ونشاط أهلها، وأنّ اللغة يسقط أكثرها بسقوط أهلها ودخول غيرهم عليهم¹³". ولذا أروم من هذه المقالة التأكيد على تنمية اللغة الجامعة واللغات الوطنية وفق البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، بالاستناد إلى:

— انتشار المعرفة أفقياً؛

— ضمان الصّحة الجيدة للجميع؛

— الرّفاه الاجتماعيّ (دخّل جيّد للمواطن)؛

— جودة التعليم للجميع، وباللغات الوطنية.

وبذا تحصل التنمية البشرية الجيدة، في دولة عصرية متطورة، دولة تنتهج الديمقراطية وتعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية، والحرية، وتضمن حقوق

الإنسان، وتوفّر التعليم ذا الجودة العالية بلغة المجتمع، ويكون مُعمّماً لجميع فئات المجتمع، ولا تحصل النخبويّة الثقافيّة باختلاف لغات التعليم.

— الخاتمة: أروم رفع رسائل قصيرة إلى من يُهمّه الأمر؛ بأنّ القضية اللّغويّة عندنا وفي هذا الوقت بالذات أصبحت من القضايا الجوهرية التي يجب الحسم فيها للسّير قدماً، وإلاّ نبقى نسير في الخلافات، ونختلف في مواقع الاتفاق. وإذا كنّا ننشد مجتمع المعرفة يجب الاهتمام بالقضايا الوطنيّة، والقضية الوطنيّة كيف نعمل على عدم تعطيل اقتصادنا؟ لن يكون العمل على رفع التّعطيل إذا لم نعمل على احترام الدّستور، وهو النّموذج الذي يجمعنا ويوحّدنا مهما اختلفت مشاربنا الفكرية. وكان في الحقيقة ألا نختلف لو كانت مرجعياتنا المدرسية واحدة، وبمنهجيات متعدّدة، وكان حقاً علينا ألا نختلف لو أنّنا أولينا التنمية البشريّة ما تستحق من الاهتمام لنهضنا وما تعطل اقتصادنا.

الهوامش:

- 1— عبد اللّطيف عبيد "اللغة العربيّة والتنمية الشّاملة في المغرب العربيّ بين المبدأ والتّطبيق: تونس نموذجاً" مجلة اللّسان العربيّ. الرباط: 2010، منشورات مكتب تنسيق التّعريب، العدد 66 ص 290.
- 2— علي القاسمي، السياسة الثقافيّة في العالم العربيّ، ط1. بيروت: 2012، مكتبة لبنان، ناشرون ص 186.
- 3— رئاسة الجمهورية السوريّة، الموسوعة العربيّة، ط1. دمشق: 2003، هيئة الموسوعة، المجلد السّابع، ص 41.
- 4— جيمس و طوليفسون James W Tollefson، السياسة اللّغويّة: خلفياتها ومقاصدها، تر: محمد خطابي ط1. الرباط: 2007، مطبعة المعارف الجديدة، ص 202—203.
- 5— رئاسة الجمهورية السوريّة، الموسوعة العربيّة، ط1. دمشق: 2007، هيئة الموسوعة، المجلد التّاسع عشر، ص 86—87.
- 6— عبد الحفظ شريف+ سعيد عامر، صنيع الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري في كتابه: السياسة اللّغويّة في البلاد العربيّة. مقال غير منشور.

- 7— علي القاسمي "التعدد اللغوي والتنمية البشرية" مجلة اللسان العربي. الرباط 2013، مكتب تنسيق التعريب، العدد 71، ص 219 — 220.
- 8— علي القاسمي، السياسة الثقافية في الوطن العربي، ط1. بيروت: 2012، مكتبة لبنان ناشرون، ص 187.
- 9— علي القاسمي، السياسة الثقافية في الوطن العربي، ط1. بيروت: 2012، مكتبة لبنان ناشرون، ص 201—202.
- 10— محمود الذوايدي، الازدواجية اللغوية الأمانة ارتباط الهوية وتصدها @ المغرب والمشرق.com. تونس: 2013، منشورات تير الزمان، ص 62.
- 11— موسى الشامي "عن تأهيل اللغة العربية" مجلة اللسان العربي. الرباط: 2013، مكتب تنسيق التعريب، العدد 71، ص 223.
- 12— عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، بحثاً عن بيئة طبيعية، عادلة ديمقراطية وناجعة ط1. بيروت: 2013، دار الكتاب الجديد المتحدة، ص 122.
- 13— علي بن حزم، الأحكام في أصول الأحكام، تح: الشيخ أحمد محمد شاكر. بيروت: 2008 دار الآفاق الجديدة، ج1، ص 32.